«الداخلية» الليبية تؤسس قوة احتياطية لتأمين الاقتراع

قدم سيف الإسلام معمر القذافي (النجل الثاني لحاكم ليبيا الراحل)، أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية الليبية، ، بمقر مفوضية الانتخابات في سبها بجنوب ليبيا.

ومن المقرر أن تجرى الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل، فيما يعد نجل القذافي البالغ من العمر (49 عاماً) أحد أبرز المرشحين لخوض المنافسة الرئاسية، رغم الشكوك القانونية التي تحيط بها، والمخاطر الأمنية التي تعاني منها.

واكتفى سيف الإسلام الذي ظهر بلحية رمادية، وارتدى ملابس تشبه آخر ملابس أطل بها والده في آخر خطاباته (بما في ذلك عمامة وعباءة تقليدية بنية اللون)، بترديد آيات قرآنية مختلفة، من دون أن يلقي أي كلمة كما كان متوقعاً في ظهوره ث من نوعه. ووقع نجل القذافي، الذي بدا متأثراً بإصابة في يده، على أوراق ترشحه في مراسم مقتضبة بمساعدة مسؤولي فرع مفوضية الانتخابات في مدينة سبها، التي شهدت مسيرات وإطلاق ألعاب نارية احتفالاً بترشحه الذي تزامن مع عودة بشير صالح سكرتير القذافي والرئيس السابق لمكتب الاتصال باللجنة الشعبية العامة إلى مسقط رأسه بلدة تراغن بجنوب ليبيا. وقال بيان لمفوضية الانتخابات، إن «المرشح سيف الإسلام القذافي تقدم للترشح لرئاسة الدولة وتقدم بمستندات ترشحه إلى مكتب الإدارة الانتخابية في مدينة سبها، مستكملاً المسوغات القانونية».

قوات الأمن طوقت مبنى البرلمان بعد شائعة حصول المحتجين على مفاتيح أبوابه

تونس.. «النهضة» تقود المظاهرات مطالبة بـ«إنهاء الانقلاب»

الاحتجاجات في تونس

تظاهرت أعداد من التونسيين قرب مبنى البرلمان التونسي المعلقة أعماله منذ أكثر من ثلاثة أشهر، للاحتجاج على إجراءات الرئيس قيس سعيّد التي تولى بموجبها كامل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ونظم هذه التظاهرات حراك «مواطنين ضد الانقلاب»، للتنديد بما اعتبرته «انقلاباً» وللدفاع عن الشرعية والمؤسسات الدستورية والمطالبة بالعودة إلى المسار الديمقراطي إثر التدابير الاستثنائية التي أعلنها الرئيس سعيد يوم 25 يوليو الماضي.

ويأتي هذا التحرك الاحتجاجي بدعم من مجموعة من الأحزاب السياسية التي تقودها «حركة النهضة» وحزامها البرلماني وبعض الشخصيات السياسية والحقوقية الأخرى بشكل غير معلن عنه.

ويقود حراك «مواطنون ضد الانقلاب» هذه الحركات الاحتجاجية الرافضة للتدابير الاستثنائية، وقد تحول هذا الحراك إلى مبادرة سياسية تدعمها بعض الشخصيات السياسية في تونس، مثل جوهر بن مبارك والأمين البوعزيزي وعبد الرؤوف بالطبيب، أحد مستشاري سعيد السابقين والحبيب بوعجيلة.

وطوقت الوحدات الأمنية التونسية محيط مقر البرلمان بعد أن سرت شائعة تؤكد أن المحتجين قد حصلوا على مفاتيح أبواب البرلمان وهم يخططون لدخول المبنى والاعتصام بداخله، وهو ما جعل التعزيزات الأمنية مكثفة منذ ساعات الصباح الأولى وقد شملت الطرق المؤدية إلى ساحة باردو.

ولاحظت «الشرق الأوسط» وجود الكثير من الحواجز الأمنية المنتصبة على مستوى الشارع الرئيسي المؤدي من باب سعدون إلى ساحة باردو، ولم يسمح للمحتجين ببلوغ الساحة. ومنعت الوحدات الأمنية المتمركزة ببعض مداخل العاصمة التونسية السيارات القادمة من جهات الوسط والساحل من الدخول إلى العاصمة. وأبلغت قوات الأمن التونسيين القادمين من الساحل والوسط بأنه يمنع عليهم دخول العاصمة قبل حلول منتصف النهار.

ووقعت مناوشات في منطقة باردو بين قوات الأمن ومتظاهرين شاركوا في هذه الوقفة الاحتجاجية، وحاول بعض المحتجين اقتحام الحواجز الحديدية التي وضعتها وحدات الأمن في محيط مقر البرلمان مما اضطر أعوان الأمن لمنعهم باستعمال القوة. ورفع المتظاهرون شعارات تدعو لعزل الرئيس قيس سعيّد وتطالب بإعادة النشاط للبرلمان المجمد.

ولتفادي جر المنطقة إلى مواجهات عنيفة، كثفت وحدات الأمن عمليات التمشيط في باردو تجنبا لحصول أي أعمال مشبوهة، غير أن ذلك لم يمنع وزارة الداخلية من التأكيد على ضبط عدد من الأشخاص، وسط المتظاهرين، قائلة إنهم كانوا يحوزون أسلحة بيضاء مختلفة الأحجام والأشكال، وأشارت إلى تقديمهم إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم. ولتفادي الانزلاق إلى العنف، منعت الوحدات الأمنية، النشطاء من التظاهر أمام مقر البرلمان بباردو وأعلمتهم بأن وزارة الداخلية رخصت بالتظاهر في مستوى «شارع 20 مارس» المحاذي لساحة باردو.

وأعلمت الوحدات الأمنية، جوهر بن مبارك الناشط بحراك «مواطنون ضد الانقلاب»، أن الداخلية قررت السماح لهم بالتظاهر في تلك المنطقة فحسب، غير أن بن مبارك أكد أنهم أعلموا وزارة الداخلية في الآجال القانونية بأنهم سيتظاهرون بساحة باردو، ولم يتلقوا رداً بالرفض.

وخلال الوقفة الاحتجاجية ، ندّد بن مبارك، بمنع قوات الأمن المتظاهرين المعارضين لما سماه «الانقلاب على السلطة» من الوصول إلى ساحة باردو القريبة من مقر البرلمان. وقال في تصريح إعلامي إن قيس سعيّد أغلق البرلمان ثم أغلق الحكومة والدولة و أغلق الجمهورية، على حد تعبيره.

وأعلن بن مبارك بقاء المتظاهرين بساحة باردو التي لن يغادروها على حد قوله، وتنظيم اعتصام مفتوح إلى أن يتم فتح كل الطرقات ورفع الحواجز التي وضعها الأمن التونسي أمام المحتجين المتوجهين إلى مكان الوقفة الاحتجاجية.

في غضون ذلك، أعلنت حركة النهضة عن إشراف راشد الغنوشي رئيس الحزب مساء على اجتماع مع ثلة من شباب الحركة من مختلف الولايات (المحافظات). وقالت في بيان مقتضب إن الغنوشي أشاد بـ«دفاعهم عن الديمقراطية والشرعية وجهودهم الدؤوبة من أجل استعادة الوضع الديمقراطي في تونس».

على صعيد آخر، أعلن محمد الرقيق الوزير التونسي لأملاك الدولة عن النجاح في توفير قطعة أرض دولية كمصب مؤقت للفضلات والنفايات في منطقة صفاقس (وسط شرقي تونس) وهو ما ينبئ بقرب التوصل لحل للأزمة البيئية بمدينة عقارب التي نجمت عنها مواجهات عنيفة بين الأمن والمواطنين الرافضين لطمر الفضلات في أحد المكبات المغلقة بقرار قضائي. واعتبر الرقيق في تصريح إذاعي أن هذا الحل لن يحل المشكل جذريا، قائلاً: «لا يمكن معالجة مشكل بيئي بخلق مشكل آخر». وأضاف أن الملف سيبقى تحت أنظار رئاستي الحكومة والجمهورية لاتخاذ القرار المناسب، على حد قوله.

تناقش تعديلات الدستور وتشريعات الإصلاح السياسي

العاهل الأردني يفتتح الدورة البرلمانية العادية

يفتتح العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، أعمال الدورة البرلمانية لمجلس الأمة، بغرفتيه مجلسي النواب والأعيان، بخطبة العرش، في الوقت الذي يتصدر فيه جدول أعمال الدورة مشاريع تعديلات دستورية موسعة وقانونا الأحزاب والانتخاب. وتحدثت مصادر مطلعة إلى «الشرق الأوسط» عن مضامين الخطاب الملكي الذي سيحث الحكومة ومجلس النواب على الإسراع في مهمة التعديلات الدستورية، ومناقشة وإقرار قانون الأحزاب والانتخاب الذي توافق عليهما أعضاء لجنة تحديث المنظومة السياسية (لجنة ملكية مستقلة ضمت طيفاً واسعاً من القوى السياسية)، باستحداث مقاعد مخصصة للقائمة الحزبية بنسبة 30 في المائة من مقاعد مجلس النواب، بواقع (41) مقعداً من أصل (130) مقعداً، على أن ترتفع تلك النسبة لتصل إلى 70 في المائة خلال 3 دورات نيابية، وصولاً لتطبيق مبدأ الحكومات البرلمانية مستقبلاً.

ويعقب افتتاح أعمال الدورة البرلمانية العادية، ، انتخابات رئاسة مجلس النواب، بعد إعلان النائب عبد الكريم الدغمي نيته الترشح للرئاسة، في مواجهة النائب نصار القيسي، وسط حديث عن نية النائبتين تمام الرياطي وزينب البدول الترشح لكرسي الرئاسة.

وتأتي انتخابات رئاسة المجلس في أعقاب قرار لم يبرره رئيس المجلس الحالي، عبد المنعم العودات، بالانسحاب من سباق الترشح، تاركاً المنافسة بين أقدم برلماني أردني الذي سبق له رئاسة مجلس النواب عام 2012 (الدغمي)، والنائب الذي شغل موقع النائب الأول لرئيس المجلس لأكثر من دورة برلمانية (القيسي).

وفي حين نص الدستور الأردني على أن تكون مدة رئاسة مجلس النواب لعامين، فإن تعديلاً مقترحاً على الدستور نص على أن تعود مدة رئاسة مجلس النواب لعام واحد فقط، بالإضافة لمنح ثلثي أعضاء مجلس النواب صلاحيات عزل الرئيس، في حال طالب النواب باستخدام هذا الحق الدستوري المستحدث.

إلى ذلك، أعلن وزير الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة، فيصل الشبول، أن الحكومة أحالت مشروع تعديل الدستور الأردني لسنة 2021، ومشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2021، ومشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2021، إلى مجلس النواب للسير بالإجراءات الدستورية لإقرارها.

وأكد الشبول، في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أن التشريعات التي أُحيلت هي نتاج عمل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، إضافة إلى التعديلات المقترحة من الحكومة على مشروع تعديل الدستور.

وأوضح أن مجلس الوزراء يُعد الحلقة الأولى من حلقات التشريع بموجب أحكام الدستور، وقد أقر التشريعات المقترحة المشار إليها كما وردت من اللجنة الملكية، إنفاذاً للتوجيهات الملكية التي أكدت تبني الحكومة لنتائج عمل اللجنة، وتقديمها إلى مجلس الأمة فوراً، دون أي تدخلات أو محاولات للتغيير أو التأثير.

وأضاف الشبول أن التشريعات الجديدة المقترحة تشكل بداية مرحلة جديدة من التحديث في المنظومة السياسية مع مطلع المئوية الثانية للدولة الأردنية، بإحداث تغيير جوهري في النظام الانتخابي، قوامه تصعيد العمل الحزبي، وصولاً إلى تشكيل حكومات برلمانية مستقبلاً.

واطلعت «الشرق الأوسط» على نسخة من التعديلات الدستورية التي أقرتها الحكومة مؤخراً، والتي استحدثت مجلساً للأمن الوطني يخلف مجلس السياسات في الديوان الملكي، على أن يرتبط بالعاهل الأردني مباشرة، وتُناط به مسؤوليات التعامل مع سياسات الدفاع الوطني، وإقرار السياسات الرسمية الخارجية.

وفيما تضمن مشروع تعديل الدستور 26 بنداً دستورياً، فقد جرى حصر صلاحيات تعيين قائد الجيش ومديري الأجهزة الأمنية، وقاضي القضاة، ومفتي المملكة، بالعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، بالإضافة لصلاحيات الملك المنفردة في التعيين لمواقع دستورية أخرى. ويواجه مجلس النواب، مطلع دورته البرلمانية الحالية، حزمة تشريعات جدلية، في مقدمتها قانون موازنة السنة المالية المقبلة، وقانون الانتخاب بنسخته الإصلاحية بعد تخصيص 30 في المائة من مقاعده للقوائم الحزبية، على أن ترتفع تلك النسبة لتصل إلى 70 في المائة خلال 3 دورات نيابية.

المغرب يعزز نظام مراقبة دخول أراضيه

أعلنت السلطات المغربية عن «تعزيز نظام المراقبة للولوج إلى التراب الوطني»، جواً وبحراً، وذلك في سياق الإجراءات الاحترازية لمواجهة «كورونا». وأشار بيان صادر عن «اللجنة بين الوزارية» لتتبع «كوفيد19» إلى أن المملكة قررت تعزيز نظام المراقبة للدخول إلى أراضيها «في وقت يعيش فيه عدد من البلدان الأوروبية موجة جديدة من الوباء»، علماً بأن أوروبا الغربية تضم جالية مغربية كبيرة. وأشار البيان إلى أنه فضلاً عن فرض جواز التلقيح الإجباري واختبارات «بي سي آر» السلبية بالنسبة للأشخاص الآتين من البلدان المدرجة ضمن القائمة «باء»، وهي البلدان التي تشهد تفشي الوباء، فإنه سيجري إخضاع المسافرين عند الوصول إلى المغرب لإجراء فحص مزدوج بواسطة الكاميرات الحرارية وأجهزة قياس الحرارة الإلكترونية لاختبار «كوفيد19».

الأحزاب اللبنانية تبدأ باختيار مرشحيها للانتخابات النيابية

تربط معظم الأحزاب اللبنانية إعلان أسماء مرشحيها لخوض الانتخابات النيابية في ربيع العام 2022 بحسم موعد هذه الانتخابات مع توجه «التيار الوطني الحر» للطعن بقانون الانتخاب ما يطرح إمكانية تأجيل الموعد من نهاية مارس إلى منتصف مايو .

وكان «الوطني الحر» سباقا بالإعلان مطلع الأسبوع عن إنجاز المرحلة الأولى من الاستطلاع الداخلي التمهيدي لاختيار مرشحيه إلى الانتخابات النيابية والذي قال إنه شارك فيه 13 ألف منتسب على أن تليها مرحلة ثانية تشمل القاعدة العريضة للتيار من مناصرين ومؤيدين ومنتسبين، ومرحلة ثالثة تشمل كل ناخبي الدوائر الانتخابية ليتقرر على أساسها المرشحين النهائيين.

وفيما يعتبر العونيون أن ما يقومون به لجهة ترك أمر اختيار المرشحين للمنتسبين والمناصرين، سابقة ديمقراطية على مستوى العمل الحزبي في لبنان، ينتقدهم أخصامهم باعتبار أن الآلية الداخلية للتيار تتيح لرئيسه عدم الالتزام بنتائج هذه الآلية واستبعاد أسماء قد تكون حلت بمراكز أولى والإتيان بمرشحين لم يشاركوا بالعملية ككل، تبعا لضرورات انتخابية وحسابات الربح والخسارة.

وقد تركت المرحلة الأولى من الانتخابات في التيار تصدعات داخلية حزبية بسبب انتقاد كثير من المرشحين والمنتسبين النتائج كما بسبب المنافسة الكبيرة بين المرشحين الذين ينكبون على تهشيم بعضهم البعض لضمان تبني القيادة ترشيحهم.

ولا تخفي معظم الأحزاب أن قياداتها هي التي تختار المرشحين. ويقول أمين السر العام في الحزب «التقدمي الاشتراكي» ظافر ناصر إن «قيادة الحزب لم تحسم بعد مسألة مرشحيها»، موضحا في تصريح لـ«الشرق الأوسط» أنه «أمر يعلنه رئيس الحزب في الوقت المناسب وذلك عند نضوج كل الخيارات وبعد الاستئناس برأي القاعدة والقيادة الحزبية وتقدير الظروف الموضوعية لكل منطقة».

وكما «الاشتراكي» كذلك تيار «المستقبل» لا يزال منكبا على تحديد مرشحيه في ظل حديث عن أن رئيسه سعد الحريري لم يحسم أمر ترشحه للانتخابات هذا العام. ويشير منسق عام الانتخابات في تيار «المستقبل» فادي سعد إلى أن موضوع اختيار المرشحين «لا يزال قيد المداولة ولم نصل بعد لمرحلة الحسم» مشيرا في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إلى «مداولات داخلية تحصل ضمن آليات خاصة بالتيار وبالتنسيق مع الرئيس الحريري، لإعادة ترشيح بعض النواب أو طرح ترشيحات جديدة في عدد من الدوائر»، مضيفا «في نهاية المطاف لكل دائرة خصوصيتها ولا يزال لدينا وقت لحسم أسماء مرشحينا».

انتخابات نيابية سابقة في لبنان

من جهته، يؤكد رئيس جهاز الإعلام والتواصل في «القوات اللبنانية» شارل جبور أن «الملف الانتخابي بشقه الكبير بات محسوما، أما الترشيحات وإعلان الأسماء فأمور مرتبطة بقانون الانتخاب الذي سيتم الطعن به ما يجعل المهل مشكوكا بها، فهل تجري الانتخابات في مارس أو تتأجل لمايو؟ عندما يحسم أمر القانون يعلن كل شيء». ويضيف جبور لـ«الشرق الأوسط»: «الملف بعناية رئيس الحزب، وهو سيجمع الهيئة التنفيذية بعد تحديد موعد نهائي للانتخابات بعد تحديد مصير الطعن بقانون الانتخاب ليطرح عليها الأسماء والترشيحات التي ستكون منقسمة إلى 3 أقسام، ترشيحات جديدة، ترشيحات يتم تثبيتها وشخصيات يتم استبدالها، وحتى ذلك الحين الاستعدادات تبقى بعيدا عن الإعلام».

وكالعادة يخوض «حزب الله» وحركة «أمل» الانتخابات يدا بيد. وتقول مصادر مطلعة على أجوائهما إن حسم الترشيحات سيتم خلال شهر، موضحة لـ«الشرق الأوسط» أن بعض النواب الحاليين سيعاد ترشيحهم فيما سيتم ترشيح شخصيات جديدة في بعض الدوائر، وتضيف: «كل حزب يختار أسماء مرشحيه على حدة بعد الاتفاق على تقسيم الدوائر بينهما، فمثلا معظم الدوائر محسومة وتبقى 3 دوائر قد تشهد تبدلا وهي البقاع الغربي، زحلة وجبيل». وتكشف المصادر عن «احتمال أن تتولى (أمل) هذه المرة ترشيح شخصية عن المقعد الشيعي لقدرتها على التحالف مع قوى وازنة بالمنطقة، بعدما تولى (حزب الله) في الانتخابات الماضية ترشيح شخصية حزبية لم تنجح بالوصول إلى الندوة البرلمانية».

شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين
(ش.م.ك.م)

إعلان تذكيري

لحضور الجمعية العمومية العادية والغير عادية

تتشرف شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية المزمع انعقادها في تمام الساعة 11.30 (صباحاً) للجمعية العادية والساعة 12.00(ظهراً) للجمعية الغير عادية وذلك يوم الخميس الموافق 2021/11/25 وذلك بمقر الشركة في المرقاب - ش خالد بن الوليد - برج مزايا 2 - الدور 22.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين مراجعة مقر الشركة ، مصطحبين معهم البطاقة المدنية او وكالة رسمية لاستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع مع جدول الاعمال خلال ساعات الدوام الرسمي من 8 ص - 4 م من الاحد الي الخميس .

للاستفسار يرجى التفضل بالاتصال على:
هاتف 90029622 - 90029628

رئيس مجلس الادارة